

Distr.: General
28 December 2001
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

كما تذكرون، أعلمت أعضاء مجلس الأمن، في رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، عن حالة النداء إلى تقديم تبرعات إلى المحكمة الخاصة لسيراليون، وبالأخص، عن تقديرات الميزانية المنقحة التي تعكس خفضاً في أعمال المحكمة. وعلى أساس المعلومات المتلقاة عن الأموال المساهم بها للسنة الأولى من عمل المحكمة، توصلت إلى تقرير أن هذه المساهمات، إذا تم الحصول عليها بالمبالغ المعلنه، ستكون كافية للبدء بإنشاء المحكمة وتشغيلها. وحتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، كانت الأمانة العامة قد تلقت مساهمات بمبلغ ١٤,٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للسنة الأولى - أي بعجز يبلغ ١,٤ مليون دولار - وتبرعات معلنه يبلغ مقدارها ١٣ مليون دولار و ٧,٤ ملايين دولار للسنتين التاليتين - أي بعجز يبلغ ١٩,٦ مليون دولار تقريباً.

وهناك تفاهم بين المجلس والأمانة العامة على أن تنفيذ اتفاق إنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون لن يبدأ قبل أن يتسنى التأكد من أن هناك مساهمات كافية متوافرة فعلاً لتمويل إنشاء المحكمة و ١٢ شهراً من عملها، وأن هناك تبرعات معلنه مساوية للمصاريف المتوقعة في الأشهر الـ ٢٤ التالية. وفي حين أن تمويل السنة الأولى من عمل المحكمة يكاد أن يكون قد تحقق، فإن العجز في التبرعات المعلنه للسنتين الثانية والثالثة من عملها، ما زال عالياً جداً.

ورغم ذلك، فأنا مقتنع بأن لدى الدول الإرادة السياسية والالتزام بإنجاح المحكمة وضمان استمراريتها. ولذلك، فقد اتخذت قراراً بالإذن بالشروع في تشغيل المحكمة، بدءاً بإرسال بعثة تخطيط إلى فريتاون. والغرض من البعثة هو إجراء مناقشات مع حكومة سيراليون بشأن الترتيبات العملية المتعلقة بإنشاء المحكمة وتشغيلها، بما في ذلك الأماكن، وتوفير الموظفين المحليين والخدمات لها، والشروع في عملية التحقيق والادعاء. والبعثة المقرر إرسالها في الفترة من ٧ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، سيرأسها مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، وستتكون، إضافة إلى ذلك، من خبراء في جميع جوانب أعمال المحكمة، وممثلين لأعضاء لجنة الإدارة.

وقد تمت الآن تسوية آخر مسألة عالقة بين الأمانة العامة وحكومة سيراليون - وهي مسألة الفترة الزمنية التي يشملها اختصاص المحكمة. وذكرت حكومة سيراليون، في رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أنها إذ تتمسك بموقفها المبدئي، فهي ترضى بإبرام اتفاق يبدأ فيه الاختصاص الزمني محددًا، على نحو ما اتفق عليه أصلاً اعتباراً من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ومن المتوقع توقيع الاتفاق مع حكومة سيراليون عند انتهاء مهام البعثة، وبذلك يكون قد تم وضع الإطار القانوني لإنشاء المحكمة وتشغيلها.

وبعد أن أذنت ببدء عمل المحكمة الخاصة لسيراليون، فإنني أود مع ذلك أن أكرر الشواغل التي أعربت عنها في رسائلتي السابقة إلى المجلس بشأن الصعوبات الكامنة في ضمان الحصول على الأموال على أساس التبرعات لعملية تقتضي استخدام عدد كبير من السيراليونيين والموظفين الدوليين. ومع أنني على ثقة من أن أعضاء المجلس الذين طالبوا بإنشاء المحكمة الخاصة سيكفلون إنجازها لأعمالها إنجازاً ناجحاً، فإنني أحتفظ بالحق في أن أعود إلى هذه المسألة، في أي وقت أثناء عمل المحكمة، بتقديم طلب إلى المجلس لينظر في تمويل أي عجز متبق من الأنصبه المقررة، أو بواسطة سبل تمويل بديلة. وسيلاحظ أعضاء المجلس أنه حالما يتم إنشاء المحكمة، فإن الأمم المتحدة، بوصفها جهة موقعة على اتفاق إنشاء المحكمة، ستتحمل التزامات معينة، وذلك، في جملة أمور، إزاء الأشخاص المحتجزين بموجب سلطة المحكمة أو في إطار العلاقة التعاقدية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الانتقال إلى الأنصبه المقررة سيقضي بصورة تلقائية تطبيق النظام الإداري للأمم المتحدة، بما في ذلك المشاركة الكاملة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للجمعية العامة.

وسأقوم، لدى عودة بعثة التخطيط إلى المقر، بتقديم تقرير إلى أعضاء المجلس عن توصياتها بشأن تنظيم مرحلة بدء عمل المحكمة وجميع جوانب إنشائها وتشغيلها.

(توقيع) كوفي ع. عنان